الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

إقتراح قانون العمل المرن في لبنان
فرصة لدعم الاقتصاد وتعزيز مشاركة النساء وحماية الحقوق

مذكرة مفاهيمية

برعاية دولة رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري، تنظم لجنة المرأة والطفل النيابية بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –(الإسكوا)، لقاء لإطلاق اقتراح القانون المقدّم من رئيسة لجنة المرأة والطفل النيابية الدكتورة عناية عز الدين لتعديل بعض أحكام قانون العمل ليشمل أشكال العمل المرن، وذلك يوم الخميس 1 حزيران 2023.

الخلفية

يسجل لبنان إحدى أكبر الفجوات بين الجنسين في العالم إذ يحتل المرتبة 119 من بين 146 دولة وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن الفجوة بين الجنسين لعام 2022. يعزى هذا الترتيب المنخفض بصورة أساسية إلى تسجيله معدلات متدنية لمشاركة المرأة في القوى العاملة لا تصل إلى 28 بالماية وتسجل ثلث معدلات مشاركة الرجال تقريباً بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، وذلك لأسباب متشعّبة على رأسها مسؤوليات الرعاية المناطة تقليدياً بالمرأة، والأعراف الاجتماعية التمييزية وضعف الأطر القانونية. وقد شهدت مسؤوليات الرعاية زيادة مفاجئة وغير متناسبة، في ظلّ الأزمات المتتالية من انفجار مرفأ بيروت، إلى الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة، مروراً بجائحة كوفيد-19 التي زادت أعباء الرعاية، حيث أدّت عمليات إغلاق أماكن العمل والمدارس ومراكز الرعاية النهارية لفترات طويلة إلى إجبار المرأة العاملة على تحمُّل أعباء العمل المدفوع وغير المدفوع الأجر، والتقليل من مسؤولياتها المهنية أو الانسحاب كلياً من القوى العاملة.

يترافق هذا المشهد مع اتّساع رقعة الفقر بشكل خطير في لبنان، إذ تقدّر الإسكوا أنّ نسبة الفقر متعدد الأبعاد ارتفعت من 25 بالماية عام 2019 إلى 82 بالماية عام 2021، وذلك بموازاة ارتفاع معدلات التضخم والهجرة بشكل مقلق.

ولئن كان هذا الواقع يرخي بثقله بدرجة أكبر على النساء، وجبت مقاربة أعمال الرعاية كمكوّن أساسي لا يمكن إغفال أثره المتعدد الأبعاد على واقع مشاركتهنّ الاقتصادية، وعلى توازن العلاقات الأسرية، على اعتبار أنّه ينتج قيمة تبقى غير مرئية، خاصة بالنسبة للرعاية غير مدفوعة الأجر، لتقييمات الناتج القومي.

ذلك أنّ الإقرار بضرورة توفير بيئة عمل ممكّنة وخدمات ذات جودة عالية يمكن للجميع الولوج إليها، ومنظومة حماية اجتماعية لتخفيف الأعباء عن كاهل مقدمي/ات الرعاية وإعادة توزيع مسؤولياتها بين أفراد الأسرة والمجتمع والدولة سيترك أثراً إيجابياً حتمياً على حياة الأسر وأفرادها وعلى الاقتصاد:

- توسيع نطاق رعاية الأطفال و التعليم المبكر للأطفال يسهم في إعدادهم لحياة منتجة وصحية وبالتالي في بناء رأس المال البشري للمستقبل؛
- سياسات العمل الملائمة للأسرة، لها أثر إيجابي على تحقيق المساواة بين الجنسين، لجهة ضمان توزيع أكثر عدالة لأعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر وتعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية، على قاعدة ضمان عدم التعارض بين حق المرأة بالعمل والتطوّر المهني، ومسؤولياتها العائلية وحقّها بممارسة الأمومة وبأن يكون لديها الخيار والمرونة للانتقال من دوام عمل كامل إلى عمل مرن مع المحافظة على توفير الحماية اللازمة لها؛
- اعتماد سياسات صديقة للأسرة ينعكس إيجاباً على زيادة إنتاجية العمل في جميع البيئات؛
- التفاعل أكيد بين الاقتصاد والسياسات المتعلقة بالرعاية حيث أن مشاركة المرأة في القوى العاملة تزيد إنتاجيتها وبالتالي يزيد دخل الأسرة ويؤثر إيجاباً على الاقتصاد.

كما ترتبط أعمال الرعاية بعناصر أخرى مؤثرة كمحدودية فرص العمل والصور النمطية السائدة والتي تحكم خيارات العديد من النساء اللواتي يجدن أنفسهنّ مجبرات أحياناً كثيرة على اللجوء إلى سوق العمل غير المنظم، حيث يعملن بدوام جزئي ويقمن بأعمال عدّة خارج إطار مكان العمل الرسمي كالعمل من المنزل مثلاً.

بالنظر إلى أهمية هذه المسألة، تقدّمت رئيسة لجنة المرأة والطفل النيابية الدكتورة عناية عزالدين بتاريخ 8 آذار 2023 ، تزامناً مع يوم المرأة العالمي، باقتراح قانون لتعديل بعض أحكام قانون العمل ليشمل ترتيبات العمل المرن في لبنان. يقدّم هذا الإصلاح القانوني مدخلاً هاماً لمعالجة القصور الماثل في نص قانون العمل بصيغته الراهنة، لجهة احتواء أشكال العمل المرن، ما يجعله مواكباً للتطوّرات الحاصلة وأكثر فعالية في تخفيف عبء الرعاية غير مدفوعة الأجر على المرأة وتعزيز مشاركتها في سوق العمل، إلى جانب إسهامه في الحد من العمالة غير المنظمة عبر توسيع سقف الحماية القانونية لهذه الانماط.

بنى إقتراح القانون على توصيات دراسة حالة نفذتها الإسكوا بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزراة الصحة العامة ومنظمة العمل الدولية حول التمكين الاقتصادي للمرأة ورعاية الأطفال في لبنان[1] للوقوف بدقة على واقع الإشكاليات والحلول المتاحة. عُرضت النتائج الأولية للدراسة في جلسات إستماع علنية

[1] الإسكوا (2022) - التمكين الاقتصادي للمراة في المنطقة العربية – تطوير اقتصاد الرعاية – دراسة حالة رعاية الأطفال في لبنان. - E/ESCWA/CL2.GPID/2022/TP.2

دعت إليها لجنة المرأة والطفل النيابية حول "الأمن الاقتصادي للمرأة في ظلّ الأزمات" بهدف التصدي للأزمة في مجال التشريع ووضع السياسات والتي عقدت بين 15 شباط و9 تشرين الثاني من العام 2021؛ كما نوقشت نتائج وتوصيات الدراسة في حوار وطني نظمته الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالشراكة مع الإسكوا وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي، والمعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأمريكية في 22و23 حزيران 2022.

أظهرت نتائج الدراسة والنقاشات الوطنية ضرورة إعداد وإقرار رزمة من النصوص القانونية الناظمة للعديد من الجوانب المرتبطة بقطاع الرعاية؛ واحتلّ الجانب المرتبط بقانون العمل تحديداً حيّزاً هاماً، لجهة ضرورة إدخال تعديلات تتيح تغطية أشكال العمل المرن في لبنان نظراً لانعكاسه الإيجابي المباشر على الاقتصاد وقضايا المساواة بين الجنسين.

إستناداً إلى هذه التوصيات، تمّ بطلب من رئيسة لجنة المرأة والطفل النيابية وبدعم من الإسكوا، إعداد دراسة قانونية بهذا الخصوص، بيّنت نتائجها قصور المنظومة القانونية الخاصة بالعمل بصيغتها الراهنة عن استيعاب أنواع وأشكال العمل المرن التي فرضتها التغيّرات على مستوى العالم، وعن تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة بما يسهم في الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، ودعم الشرائح الأكثر فقراً.

في هذا الإطار تنظّم لجنة المرأة والطفل النيابية بالشراكة مع الإسكوا، لقاء لعرض إقتراح القانون المطروح ونتائج الدراسة القانونية التى بنى عليها.

أهمية إقتراح القانون

ممّا لا شكّ فيه أنّ قدم العديد من النصوص القانونية اللبنانية يحتّم العمل بشكل سريع لتعديل المنظومة بأكملها، حيث أظهرت الاضطرابات الاجتماعية التي حصلت في الآونة الأخيرة عجز هذه النصوص عن تثبيت الاقتصاد. واعتبر البعض أنها كانت من العوامل الأساسية التي فاقمت الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الحالي. لذلك أضحى تجديد منظومة العمل والحماية الاجتماعية الراهنة من خلال التشريعات والتعديلات القانونية، ضرورة لإحداث نهوض اقتصادي واجتماعي يلبّي متطلبات هذه المرحلة وتحوّلاتها.

إن اعتماد الأنماط الحديثة للعمل أصبح قائماً وبتزايد مستمر إذ يتمّ الاعتماد على أسلوب التعاقد للعمل بدوام جزئي أو عن بعد وغيره من أساليب العمل الحديثة، خصوصاً في ظل الأزمات الطارئة وارتفاع كلفة الإنتاج وتزايد حجم المنافسة على المستويين المحلي والدولي. وقد أضحت هذه الأنماط نماذج مطلوبة لأطراف الإنتاج الثلاثة الممثلة بالحكومة وأرباب العمل والعمال، نظراً لكلفتها المنخفضة، وما توفّره من مرونة وفرص عمل جديدة خاصة للأجراء ولمن يقع على كاهلهم عبء الرعاية، كما تسمح على صعيد السياسات العامة للحكومات في خفض الأكلاف المصاحبة لتنفيذ النمط التقليدي للعمل وتعتبر كأحد الحلول المعتمدة في مواجهة مشكلة البطالة.

لكلّ ما تقدّم، يشكّل اقتراح القانون المقدّم من رئيسة لجنة المرأة والطفل النيابية الدكتورة عناية عز الدين، الهادف إلى تعديل بعض أحكام قانون العمل اللبناني لجهة تغطية أشكال العمل المرن، فرصة هامة لمعالجة القصور الماثل في صيغة القانون الراهن لهذه الناحية، ويسمح بتوفير الحماية لشرائح أوسع من العاملين/ات اليوم في سوق العمل.

ويشكّل إطلاق نتائج الدراسة القانونية المذكورة بالتزامن مع عرض اقتراح القانون المطروح، خطوة ستستكمل بنقاشات وطنية مع أصحاب الشأن المعنيين للدفع باتجاه إقرار التعديلات القانونية المطلوبة في إطار سلّة من التدخلات لتطوير قطاع الرعاية وتعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء، وتوفير الحماية الاجتماعية اللازمة للجميع.

الزمان والمكان

يعقد اللقاء في المكتبة العامة التابعة لمجلس النواب اللبناني في بيروت، عند الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الواقع فيه 1 حزيران 2023.

برنامج اللقاء

كلمات الافتتاح	
10:30-10:00	**- كلمة معالي الأمينة التنفيذية للإسكوا الدكتورة رولا دشتي** **- كلمة دولة رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري**
حلقة نقاش	
11:30-10:30	**- كلمة معالي وزير العمل الأستاذ مصطفى بيرم** **- عرض لأثر ترتيبات العمل المرن على تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء في لبنان واقتراح القانون المطروح** **- نقاش**